بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلي الاعلي الذي اعلي كلمته العليا وجعل كلمة الذين كفروا
السفلي والصلوة والسلام علي من ارسله الله لينفي التسوي ويثبت انه لا يعبد الا المولي وعلي اله
واصحابه واتباعه المهتدين بطريقة الهدي اما بعد فيقول الملتجي الي كرم ربه الباري علي بن سلطا
محمد القاري ان الكلمة الطيبة من كمال الجلالة بمكان ارمن ظهر عليه امرها وجلالة شأنها واسطة
العقايد الايمانية ورابطة القلايد الايقانية اجمالا وتفصيلا وقطب دايرة التوحيد ومركز ميدان
التفريد كمالا وتكميلا علي ان ما في ظاهرها وباطنها من المجالس الانسية والمحاسن القدسية
ما لا يحصي ولا يستقصي بيانا وتذييلا فيتعين علي كل مؤمن موقن ان يعتني بشانها مبني ومعني
لينتقل من افادة مبناها الي اعادة معناها فانها مفتاح الجنة وعن النار بمنزلة الجنة للناس والجنة
وقد نفق الايمة من سادات الامة انه لا بد من فهم معناها المترتب علي علم مبناها ليخرج عن ربقة
التقليد ويدخل في رفعة التحقيق والتاييد وقد قال تعالي فاعلم انه لا آله الا الله وقد قال صلي الله
عليه وسلم افضل الذكر لا آله الا الله وقال من قال لا آله الا الله دخل الجنة وقال من كان آخر كلامه
لا آله الا الله دخل الجنة فالاتصاف بمضمون هذه الكلمة من الواجبات العمرية حيث يجب ان تكون مقرونة
حقيقة او حكما في كل لحظة ولحظة من اول العمر الي انتهائه علي الجهة الدوامية كما هو معلوم من
مذاهب العلماء الرسمية ومن مشارب الوفاء الوسمية فلنعين ببيان مبناها ليتبين لك تبيان
معناها فاعلم ان لا فيه نافية بلا خلاف فيها وآله مبني معها لتضمنه معني من اذ التقدير لا من
آله ولهذا كانت نصا في العموم كانه نفي كل آله غير الله عز وجل من مبداء ما يقدر الي ما لا نهاية
له مما يقدر فتدبر فانه امر محرر وقيل يبني الاسم معها للتركيب المستفاد من الترتيب
وذهب الزجاج الي ان اسمها معرب منصوب بها فاذا اقرع علي القول المشهور من البناء فموضع
الاسم نصب بلا العاملة عمل ان في تاكيد المعني والمجموع من لا آله في موضع رفع بالابتداء
والخبر المقدر هو لهذا للابتداء ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش لا هي العاملة فيه
وفي العباب شرح اللباب ان خبر لا يحذف كثيرا ومنه كلمة الشهادة لا آله الا الله اي لا آله كاين في
الوجود او موجود في عالم الوجود الا الله وقال ملا حنفي الله اسم للذات الواجب المستحق لجميع المحامد
من الكرم والجود وليس وصفا بمعني الواجب الوجود والا لا يفيد لا آله الا الله التوحيد انتهي
وفيه ان المراد بالواجب الوجود هو الذات الواجب المستحق لجميع المحامد المشهود في كل المشاهد
فهو كما قال بعض ارباب الحال عبارتنا شتي وحسنك واحد كمل اي ذاك الجمال يشير ثم قيل
لا يجوز ان يكون الا الله خبرا لانه مستثني وهو لا يصح لان يكون خبرا عن المستثني منه لانه لم يذكر
الا ليبين به ما قصد بالمستثني منه وقال صاحب الكشاف يجوز ان يكون لا آله الا الله جملة تامة من غير
تقدير حذف الخبر يعني لا آله مبتداء والا الله خبره فقيل يلزم ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة
قال ليس الامر كما قيل لان اصل الكلام في التقدير الله آله فقدم الخبر رفعا لانكار المنكر فصار آله
الله ثم اريد به نفي الآلهية واثباته قطعا فدخل في صدر الكلام من الجملة حرف لا وفي وسطها الا
ليحصل غرضهم فصار لا آله الا الله انتهي ويقويه ما قال بعض المحققين من ان النكرة اذا اعتمدت
علي النفي كانت بمنزلة المعرفة فيصح ان يكون مبتداء والا الله خبره لانه بمعني غير الله وفي شرح
دعاء ابي خربة اليمني ان الاسم الكريم مرفوع علي البدل من موضع لا آله لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتداء

ولا

ولا يجوز نصبه حملا علي ابد اله من اسم لا المنصوب لان لا لا تعمل الا في نكرة منفية والله سبحانه معرفة
يقينية وقال الزهاوي في شرح المنار لا آله الا الله كلمة توحيد اجماعا ولا يستقيم ذلك ما لم يكن صدر الكلام
نفيا الكل معبود بحق والله اسم للمعبود بالحق ومثله يكون تناقضا في المقول وهو محال في كلمة التوحيد
للاجماع علي صحتها قلت المنفي بصدر الكلام مفهوم كلي كالآله والماخوذ في مدلول الجلالة فرد خاص من
مفهوم الآله بمعني ان لفظة الله علم للمعبود بالحق الموجود الخالق العالم لذاته اسم لذلك المفهوم الكلي كالآله
ثم لا يخفي ان المستثني هنا بدل من اسم لا علي المحل والخبر محذوف اي لا آله موجود الا الله فان قلت
هلا قدرت نفي الامكان اذ نفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس فيكون ابلغ في الرد فالجواب
ان هذا الرد لخطاب المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود لان القرينة وهي نفي الجنس انما
تدل علي الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو اثبات وجوده ونفي آله غيره لا بيان امكانه وعدم
امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا من موضع الخبر لان المعني علي نفي الوجود عن آلهة سوي
تعالي لا علي نفي مغايرة الله لكل آله وبيانه علي سبيل التوضيح ما قال ابن كمال پاشا في حاشيته علي التلويح
ان الاستثناء في كلمة التوحيد لا يجوز ان يكون مفرغا بان يكون الخبر المحذوف عاما كموجود او في
الوجود ويكون الا الله واقعا موقعه كما وقع الا زيدا موقع الفاعل في نحو ما جاءني الا زيد لان المعني
علي نفي الوجود عن آله سوي الله تعالي وهو انما يحصل اذا جعل الاستثناء بدلا من اسم لا علي المحل
اذ حينئذ يقع الاستثناء موقع اسم لا فيكون خبر لا خبر اله فينتفي الوجود عن غير الله سبحانه
كما هو المطلوب لا علي نفي مغايرة الله عن كل آله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ لانه للمقام
مقام الخبر كان القصد الي نفيه كالخبر فيفيد نفي مغايرته سبحانه وتعالي عن كل آله ولا يحصل به
التوحيد كما لا يخفي علي ذوي النهي وقال شيخ مشايخنا جلال الدين السيوطي في الاتقان الجامع
لانواع علوم القرآن قد توجب الصناعة النحوية التقدير وان كان المعني غير متوقف عليه
في التقرير كقولهم في لا آله الا الله ان الخبر محذوف اي موجود وقد انكره الامام فخر الدين الرازي
وقال هذا الكلام لا يحتاج الي تقدير وتقدير النحاة فاسد لان نفي الحقيقة مطلقة اتم من نفيها
مقيدة فانها اذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلا علي سلب الماهية مع القيد واذا انتفت مقيدة
بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر ورد بان تقديرهم موجود يستلزم نفي كل آله غير الله
قطعا فان العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة ثم لا بد من تقدير خبر
لاستحالة مبتداء بلا خبر ظاهرا ومقدرا وانما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وان كان
المعني مفهوما وفيه بحثان الاول ان كلام الامام تحقيق وتدقيق في المرام وردة مصادرة بل
مكابرة في المقام بلا نظام والثاني ان كلامه لا يدل علي نفي القواعد النحوية حتي يلزم بالكلية بل ذهب
الي مسلك الكشاف في عدم الحاجة الي تقدير كلمة تكون مرفوعة بالخبرية وعلي تقدير التقدير ينبغي
ان يقدر لنا لئلا يرد شيء من عدم التحقيق علينا مراعاة للجانبين ومحافظة للمذهبين وكان الجمهور
نظروا الي ان المعدوم لظهور حدوثه لا يصلح للالوهية حتي يحتاج الي نفيه او نفيه يفهم بالبرهان الاولي
او اراد بموجود اعم من ان يكون موجودا في الحال او من سيوجد في الاستقبال والله سبحانه اعلم بالحال
والمآل وذكر السنوسي في عقايده انه قال الدماميني في تعليقه علي المغني قد تكلم القاضي محب الدين
ناظر الجيش في شرح التسهيل علي اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده بجملته وان كان فيه طول

لاحتوائه علي الفوايد المنيفه قال اهل العلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب المكرم يرفع وهو الكثير
ولم يات في القرآن غيره لكن يجوز نصبه علي ما سياتي اعرابه فالاقوال للناس في الرفع علي اختلاف
اعرابهم خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لامعول علي شيء منها فالقولان المعتبران ان يكون
رفعه علي البدلية وان يكون علي الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري علي السنة المعربين
وهو راي ابن مالك فانه لما تكلم علي حذف خبر لا العاملة عمل ان قال واكثر ما يحذف هذه المجازيون مع الا
نحو لا آله الا الله وهذا الكلام منه يدل علي ان رفع الاسم المعظم ليس علي الخبرية وحينئذ يتعين ان
يكون علي البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل
من اسم لا باعتبار محل المبتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل
من الضمير المستتر اولي لان الابدال من الاقرب اقوي من الابعد كما لا يخفي ولانه داعية الي الاتباع
باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه
نظير ما قام احد الا زيد لان البدل في المسالتين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه نظير
البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسالتين باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل
فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن جهتين احديهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود علي
المبدل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه نفي وقد اجيب عن الاول
بان الاو ما بعدها من تمام الكلام الاول والاقرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فعلوم
انه بعضه فلا يحتاج فيه الي رابط بخلاف قبضت المال بعضه ومن الثاني بانه بدل من الاول
في عمل العامل وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب المبرد يجعل الاول كانه لم
يكن والثاني في موضعه وقد قال ابن الصايغ اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل
وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال وانما الا زيد هو الاحد
الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلي هذا البدل
في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع آخر
فلو قيل ان البدل في الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهي واما في نحو لا احد فيها الا زيد
فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين
عن ذلك بان هذا الكلام انما هو علي قولهم ما فيها احد الا زيد اذا لمعني واحد وهذا يمكن فيه
المحلول بان نقول ما فيها الا زيد انتهي وهو كلام حسن قال الدماميني وعلي قول الشلوبين فتكون
كلمة الحق علي معني لا يستحق العبادة احد الا الله انتهي قال ناظر الجيش واما القول بالخبرية في الاسم
المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة
امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا تعمل الا في النكرات وان الاسم الاعظم
مستثني والمستثني لا يصح ان يكون عين المستثني منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثني
منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان
والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان محل تركيب الاسم
مع لا الاعمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها
بان ضعيف حين ركبت وصارت بجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضي هذا ان يبطل عملها في الاسم

ايضا

المجرد ٤

ايضا لكن ابقوا عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتداء والخبر بعدها علي ما
كان عليه مع التجوز واذا كان كذلك لا يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثني
منه وذلك ان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون المستثني
منه فيه مذكورا تم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعني ولا اعتداد بذلك المقدر
لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قايم ان قايم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قوله
ما قام الا زيد وانه مستثني من مقدر في المعني التقدير ما قام احد الا زيد فعلي هذا
لا منافاة بين كون الاسم الاعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثني من مقدر اذ جعله
خبرا منظور فيه الي جانب اللفظ وجعله مستثني منظور فيه الي جانب المعني واما الثالث
فهو ان يقال قولك ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا آله الا الله لم يخبر بخاص
عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من
افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخيرة التي لا عمل عليها فاحدها ان الا
ليست اداة استثنا وانما هي بمعني غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل
ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا آله غير الله في الوجود
ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعني غير فليس له مانع يمنعه من جهة الصنا
عة النحوية وانما يمتنع من جهة المعني وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالهية
عن غير الله تعالي واثبات الالهية لله تعالي ولا يفيد التركيب حينئذ فان قيل يستفاد
ذلك بالمفهوم ان كان مفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم
ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض الحنابلة ايضا
قال وان كان مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع علي ثبوته قلت بل
المحققون يثبتون نفيه فقد تبين ضعف هذا القول لا ما لة القول الثاني وينسب الي
الزمخشري ان لا آله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتداء وقد قرر ذلك بتقرير للنظر
فيه مجال ولا يخفي ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبني معها الا
المبتداء ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوز وكما
سيا تي قلت تجويز البعض ليس بحجة عليه وليس هو ممن نسب النصب اليه والقول
الثالث ان الاسم المعظم مرفوع بالا له كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا ما قايم الزيدان فيكون المرفوع
قد اغني عن الخبر وقد قرر ذلك بان الها بمعني مالوه من اله اي عبد فيكون الاسم
المعظم مرفوعا علي انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به عن الخبر كما في قولنا ما مضروب
العمران وضعف هذا القول غير خفي لان الها ليس وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان الا له عامل الرفع
فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان
بعض النحاة يجيز حذف هذا التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالي لا غالب لكم اليوم ولا متوب
عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في لا آله الا الله مثل ذلك يجيز
اثباته ايضا ولا يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا آله الا الله هذا آخر الكلام علي توجيه الرفع واما
النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون علي الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر الثاني

قسم علي حدة ليس من مسائل الابدال
الخ ثبت في غير الاستثناء ص

ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا ان كانت الا بمعني غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقيته علي ثبوت الالهية لله تعالي والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالي بعد نفيها عن غيره وعلي هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم ارجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا زيد انما كان لحصول المشاركة تحقيقا لو حصلت المشاركة في تركيب استوفي نحو ما ضربت احدا الا زيدا فمن ثم قالوا اذا لم تحصل المشاركة في الاتباع كان النصب علي الاستثناء اولي قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الآمدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرا كان نصب عمرا علي الاستثناء احسن من رفعه علي البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا مقحمة للاستثناء فهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام ان قصد به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليه فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام الغير الموجب ايضا نحو ما قام القوم الا زيد ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان ما قبلها تاما لم يحتج الي تقدير والا فيتعين تقدير شيء قبل الا يحصل الاخراج منه لكن انما احوج الي هذا التقدير تصحيح المعني فيتبين من هذا المعني الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة علي ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله كما تقدم واذا كانت الا مسوقة بمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا او ابدلنا وذلك انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما بتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي علي ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول لا آله الا الله توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع في ثبوت الالهية مولانا جل وعز لجميع العقلاء وانما كفر من كفر بزيادة آله آخر فنفي ما عداه من الالهية علي هذا المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد واما ما ذكره المولي جامي في سلسلة الذهب نقلا عن بعض كبراء العارفين ان معني لا آله الا الله ليس شيء ما يدعي الها غير الله فهو غير صحيح بل كفر صريح وانما هو من مشرب الفرق الوجودية القائلة بالعينية لان مذهب ارباب المراتب الشهودية كما بينت هذه المسئلة في رسالة مستقلة ثم قال ناظر الجيش بناء علي ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعين ان يكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام بان لا يقدر قبل الا خبر محذوف واذا لم يقدر خبر لا قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر

قلت

قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون الاستثناء من النفي اثبات ام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الزركشي وكثير من الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اورد واعلي القائل بالاستثناء من النفي ليس باثبات انه يلزم علي ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه قبل في بحث ناظر الجيش وهذا غاية التحقيق ونهاية التدقيق وبالله سبحانه التوفيق ثم رايت في شرح عقيدة الطحاوي ان اثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والاثبات المقتضي للحصر فان الاثبات المجرد قد يتطرق اليه الاحتمال ولهذا والله اعلم لما قال تعالي والهكم اله واحد قال بعده لا آله الا هو فانه قد يخطر ببال احد خاطر شيطاني هب ان الها واحدا فلم يرنا الا غيره فقال تعالي لا آله الا هو وقد اعترض صاحب المنتخب علي النحويين في تقدير الخبر حيث قالوا تقديره لا آله في الوجود الا الله فقال يكون ذلك نفيا للوجود آله ومعلوم ان نفي الماهية اقوي في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام علي ظاهره والاعراض عن هذا الاضمار واجاب ابو عبد الله محمد بن الفضل المرسي في درء الضمان فقال هذا الكلام من لا يعرف لسان العرب فان آله في موضع المبتداء علي قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلي التقديرين فلا بد من خبر للمبتداء او للا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر يكون نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود اذ لا تتصور الماهية الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون ماهية عارية من الوجود والا لما احتيج بد لا من لا آله لا خبر للا ولا للمبتداء وهذا كله بحسب اعراب المبني واما الكلام عليه بمقتضي المعني فمعني لا آله الا الله لا مستغني عن كل ما سواه ولا مفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالي وهذا معني جامع مانع في ملاحظة التوحيد ومطالعة التفريد في نظر المريد بما ليس عليه مزيد مع افادة الصفات السلبية والنعوت الثبوتية وبيانه ان استغناءه عما سواه يوجب له الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات والتنزه عن الحوادث والنقايص ويقتضي ثبوت السمع والبصر والكلام اذ لو لم تجب له لكان محتاجا الي المحدث او المحل او من يدفع عنه النقايص ويوخذ منه ايضا تنزهه عن اغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره سبحانه الي ما يحصل غرضه وهو جل وعلا غني عما سواه واما افتقار كل ما سواه اليه فيوجب له الحيوة والقدرة والارادة والعلم لانه لو انتفي شيء من هذه لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث كيف وهو الذي يفتقر اليه ما عداه وكذا يوجب له الوحدانية اذ لو كان معه ثان في الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه ويوخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالي كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكاينات في اثر ما والا لزم ان يستغني ذلك الاثر عن الله كيف وهو الذي يفتقر اليه ما عداه ولا يتصور تاثير ما سواه فقد بان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبني ومعني فعليك بالمحافظة عليها ودوام التوجه اليها اللهم احينا عليها وامتنا عليها واحشرنا عليها ولا تحرمنا من البركات المكنونة لديها والحمد لله اولا وآخرا والصلوة والسلام علي محمد باطنا وظاهرا انتهت

التصريح في شرح التسريح

نهاية المخطوطة